جامعة الاسكندرية
كلية الحقوق

٢١٦٦
COV٨٨

مسئولية رئيس الدولة «الخليفة» في الاسلام

«مع المقارنة بالأنظمة الديمقراطية الغربية والنظام الدستوري المصري»

١٤٦٠

رسالة دكتوراه

مقدمة من

غازي فوزي مناور

٢٤٩٠٦٤
غ . ف

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد متولي
إستاذ القانون الدستوري والأنظمة السياسية
غير متفرغ
كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

١٩٨٣م

إهـــــداء

إلى والدىّ ...
برًا بهما واعترافًا بفضلهما .

إلى زوجتى وابنى ...
اللذين شاركانى حلو الحياة ومرها .

غازى فوزى

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقـــــــدمه

يشغل موضوع مسئولية رئيس الدولة مكانا هاما وبارزا فى الفكر السياســـى والقانونى ، هذا بالاضافة الى أن موضوع هذه الرسالة هو موضوع الساعة ، بـل هو موضوع كل ساعة ، لانه مرادف لتاريخ نستمد منه الحكمة ، والمبدأ ، والنظـام والقانون . ومن الحاضر نستطيع أن نقارن ونفاضل ونختار ، وللمستقبل نســتطيع ان نتلمس وسائل أفضل وأحكم وفى المستقبل يمكن الامل فى مناخ أفضل يسوده عدل أكثر ، وأمان أوفى وفيه الطمأنينه والرخاء هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية نجد أن موضوع هذه الرسالة من الموضوعات التى تشـغل الرأى العام الغربى بوجه عام والقطاع الفقهى التخصصى بوجه خاص ورغم هـذه الاهمية فانه لم يحظ بالدراسات الدقيقة المستفيضه .

فمبدأ مسئولية الحاكم لم يعرف إلاحديثا ، وبعد كفاح مرير مع الملـــوك والحكام المستبدين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مفوضين من الله ويخضعـــون الشعوب لسلطتهم المطلقة ، ولا يسألون عما يفعلون .

والاسلام حين قرر هذا المبدأ قرره على أوسع نطاق وأبعد مما هو معـروف من الانظمة الديمقراطية الحديثة .

لقد حرصت ان يكون موضوع هذه الرسالة دراسة مقارنة بين الشـــريعة الاسلامية وبين مبادىء النظم الديمقراطية الغربية والنظام الدستورى المصـرى .

واذا كانت النظم الديمقراطية الغربية قد نالت حظا وافرا من البحـــث والدرس سواء من جانب الفقهاء الدستوريين فى الغرب أومن جانب الدستوريين فى البلاد التى سارت على مخطط دراستهم ومن بينها مصر . فاننا نجـد ان الامر يختلف عن ذلك كل الاختلاف بالنسبة لدراسة القواعد الدستورية الاسلاميـة والنظم السياسية فان الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الميدان مازالت غـــير

كافية بل وفى أول خطوات الطريق كما انها لم تنل ماهى جديرة من العناية لدى علماء الفقه الاسلامى مثلما ناله فقه العبادات والمعاملات الخاصة الذى ينظم العلاقات بين الافراد . فالفقه الاسلامى فى هذا الميدان مازال فى دور الطفولة لا يكاد ينهض حتى يكبو كما يقول أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى والاستاذ الكبير السنهورى .

ومن ناحية أخرى فان هناك عوامل جعلت علماء الفقه الاسلامى لا يبرزون فى هذا الدرب من الدراسات . ذلك ان الأسلوب الذى سارت عليه دراسة الفقه الاسلامى منذ البداية وحتى الآن . كان اساسه الدراسة الشاملة دون تقسيمه الى اقسام أو فروع تمكن الباحثين من التخصص الدقيق فيه اسوة بالتخصص المتبع فى دراسة القوانين الوضعيه خاصة وأن عصرنا الحاضر كما يقول استاذنا الكبير الدكتور عبد الحميد متولى — يوصف بعصر التخصص(١) .

كما انه لايقبل فى هذا العصر من فقيه أواستاذ للقانون ان يدعى انه فقيه أوعالم أواستاذ فى جميع فروع القانون بل ولا حتى فى مجمل الموضوعات التى يضمها قسم من أقسامه .

ولعل السبب الذى دعا الى عدم مراعاة مبدأ التخصص فى تدريس الشريعة يرجع الى نزعة الجمود وقفل باب الاجتهاد منذ أواخر القرن الرابع الهجرى . فعدم مراعاة مبدأ التخصص كان هو الشأن — بل وكان امرا طبيعيا — فى صدر الاسلام وفى عهد الائمة الاربعة الكبار " أبى حنيفة ومالك ، والشافعى ، وابن حنبل " ، فكان يقال عن الامام أبى حنيفة مثلا انه كان متخصصا فى الفقه ، بل وكذلك كان يشتغل بالتجارة .

هذا بالاضافه الى أنه اذا كان الجمود والتقليد قد ظهر فى فقه الفروع، ففى فقه السياسة والحكم " أوفقه القانون العام " يكون أشد ظهورا . لبعد

---

(١) استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى : أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث — ط ١ ص ٢٢٨ — المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر .

هذا الفقه عن حاجة عامة الناس من ناحية ولخشية الفقهاء لاهل السلطـــان والحكم فى عصورهم من ناحية أخرى .

والدليل على ذلك أن أكبر العلماء والباحثين فى الفقه الدستورى والاسلامى وهو أبو الحسن الماوردى أوصى بعد ان ألف كتابه " الاحكام السلطانيـــة " بألا ينشر ذلك الكتاب الا بعد وفاته(١).

الامر الذى يدل على عجز الفقهاء عن تقديم الرأى المتجدد الذى يوائم حاجات الامة الاسلامية المتغيرة والمتطورة فى مجال السياسة والحكم .

ورغم صعوبة البحث وتشعبه والتى تتمثل فى تناثر الابحاث والاحكام مبعثرة فى ثنايا علوم متشبعة كعلم الكلام والتاريخ ، والفقه ، والاصول ، كان لابـــد للوفاء بالموضوع من الرجوع الى جميع تلك العلوم واستخراج مايتعلق بالدولـــة والمبادىء الدستورية منها جميعا ، فضلا عن أن الباحث لايجد فى أبـــواب معينة من بعض تلك العلوم بل يجدها مبعثرة فى ثنايا ذلك العلم كلـــه ، فقد يجد فى الفقه مثلا مبدأ دستوريا فى كتاب القضاء . ثم يجد الاخر فـــى كتاب الفتن ويجد غيره فى كتاب الاحكام وغيره فى كتب السيرة وآخر فى كتـــاب الزكاء وآخر فى كتاب الحدود (٢) وهكذا ،واضافة الى ان ماكتبه الفقهاء وعلماء الكلام والاصول قد جاء بلغة اصطلاحية تحتاج الى بيان مايقابلها من المبادىء الدستورية بلغة العصر فقد تطلب هذا جهدا كبيرا .

وقد جاء اختيارى للحديث عن " مسئولية رئيس الدولة " الخليفه " فـــى الاسلام " مع المقارنه بالانظمة الديمقراطية الغربية والنظام الدستورى المصرى " لا لأن الشريعة الاسلامية مستقلة عن غيرها من الشرائع ، كما أكد ذلك المؤتمر

---

(١) مبادىء نظام الحكم فى الاسلام / أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى : " المقدمة "

(٢) أشار الى هذه الصعوبة استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى : مبادىء نظـــام الحكم فى الاسلام " المقدمة " .

الدولى فى لاهاى عام ١٩٣٧ م ولكن لايضاح التعاليم الاسلامية ، وماتضمنته فى هذا الميدان . خاصة وأن الدساتير فى مختلف الدول العربية والاسلامية تنص على " أن الاسلام دين الدولة ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيس للتشريع " وهذا ما دعا استاذنا الكبير الدكتور عبد الحميد متولى ، لأن يؤكد بأنه كى يتحقق النهوض بالفقه الاسلامى ، لابد من العمل على تشجيع طلبة الدراسات العليا ، بأن تكون موضوعات رسائلهم للدكتوراه دراسة مقارنة مع الشريعة الاسلامية .

وعلى الرغم ان المسئولية السياسية للحاكم وهى ضمان ضد الدكتاتورية ، تحول دون قيام الثورات والانقلابات العسكرية ، ويشهدنا على ذلك التاريخ ، فالدولة التى طبقت المسئولية السياسية للحاكم لم تقم فيها ثورات أو انقلابات وبالتالى تتمتع باستقرار سياسى كانجلترا مثلا ، ذلك ان اعمال المسئولية السياسية يعنى ابعاد كل من يتجه نحو الدكتاتورية عن السلطة بالوسائل السلمية ، وبالتالى تجنب البلاد الثورات والانقلابات والمساوئ التى تنجم عقب نشوب أى منهما .

لكل هذه الاسباب كان بحث موضوع رئيس الدولة الموضوع الذى استقر عليه اختيارنا اجلاء للحقيقة واتماما للفائدة .

منهـــج البحـــث :

لهذا ينقسم الكلام فى هذا البحث الى فصلين : قدمناها بنبذه تاريخية عن النظام القبلى فى شبه الجزيرة العربية ٠

الفصـــل الأول : مسئولية رئيس الدولة " أو الخليفة " فى الاسلام ٠ وسنتناول هذا الفصل فى مبحثين :

المبحـــث الأول : وندرس فيه سلطة رئيس الدولة " أو الخليفة " فى الاسلام ، وسنتناول هذا المبحث فى مطلبين : ففى المطلب الأول : ونخصصه لدراسة سلطة الخليفة لدى السنة ، وقد قسمته الى ثلاثة افرع

الفـــرع الأول : طرق اختيار رئيس الدولة " أو الخليفة " فى الاســـلام ٠

الفـــرع الثانى : اختصاصات أو سلطات رئيس الدولة فى الاسلام

الفـــرع الثالث : بينا حدود هذه السلطات ونطاقها ٠

ثم نبين فى المطلب الثانى : سلطة الخليفة عند الشيعة معرفين بهم وعارضين لفلسفتهم وأهم فرقهم فى فرع أول ٠ ثم عقائدهم ومبادئهم حول الخلافة فى فرع ثانى ٠ وحدود سلطات الخليفة عند الشيعة فى فرع ثالث ٠

وفى المبحث الثانى : وهو خاص بمسئولية رئيس الدولة " أو الخليفة " فى الاسلام ، وقد قسمت ذلك المبحث الى مطلبين أوردت فى المطلب الاول عن مسئولية الخليفة لدى أهل السنة ، وقد قسمته الى ثلاثة افرع فى الفرع الاول عن أساس مشروعية المسئولية لدى أهل السنة ٠

أما الفرع الثانى : فقد خصصناه لأنواع المسئولية السياسية والجنائية لرئيس الدولة " أو الخليفة " فى الاسلام ، ونبين أولا المسئولية السياسية ثم مسئولية رئيس الدولة عن اعماله الادارية وأخيرا المسئولية الجنائية ٠ واخيرا نبين نطاق مسئولية رئيس الدولة فى بحث ختامى ٠

وفى الفرع الثالث : نوضح فى هذا الفرع الجزاء المترتب على المسئولية وسأعرض أولا ضرورة طاعة أولى الأمر ونطاقها ثم مسألة طاعة الطغاة من الحكام وكيفية عزلهم . وأخيرا من له حق عزل رئيس الدولة .

وفى المطلب الثانى اخصصه عن مسئولية الخليفة عند الشيعة وقد قسمته الى فرعين ففى الفرع الأول عن الادلة التى اعتمد عليها الشيعة فى قولهم بوجوب عصمة الامام والثانى عن الردود والادلة التى استند اليها اهل السنة فيما ذهب اليه الشيعة .

الفصل الثانى : مسئولية رئيس الدولة فى الانظمة الديمقراطية الغربية والنظام الدستورى المصرى . ونقسمة الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وندرس فيه النظام الرئاسى وقسمته الى ثلاثة مطالب .

ففى المطلب الاول : واخصصه للتعريف بالنظام الرئاسى وبيان الظروف والعوامل التاريخية التى مهدت لوضع الدستور الامريكى ثم ابين خصائص الدستور الأمريكى من الناحية النظرية .

أما المطلب الثانى : أخصصه لبيان النظام السياسى الامريكى " أو الدستور الأمريكى كما يجرى تطبيقه عمليا .

أما المطلب الثالث : فهو خاص بمسئولية رئيس الدولة فى النظام الرئاسى . لأبين مسئولية رئيس الدولة . أتكلم أولا عن سلطات القضاء الامريكى فى فحص مشروعية أعمال الرئيس . وثانيا عن حصانة الرئيس ضد الاجراءات القضائية . وثالثا عن خضوع الرئيس للاجراءات القضائية الاجبارية . ورابعا عن بدء تحول فكرة الحصانة ضد الأوامر القضائية ابان قضية ووترجيت .

واخيرا أشير الى المسئولية السياسية للرئيس لأوضح مسئوليته الحقيقية امام الأمة من ناحية ، ومسئوليته الجنائيه من ناحية اخرى .

المبحث الثانى : وهو الخاص بالنظام البرلمانى . وقد قسمته الى ثلاثة مطالب

ففى المطلب الاول : سأتناول خصائص النظام البرلمانى لأوضح ان النظام البرلمانى يقوم على أساس التوازن والتعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية .

اما المطلب الثانى : فأتناول فيه تطبيقات النظام البرلمانى فى بريطانيا وفرنسا • وقد قسمت هذا المطلب الى فرعين :

ففى الفرع الاول : أتناول فيه الكلام عن بريطانيا باعتبارها خير مثال لذلك النظام • أبين أولا نشأة النظام النيابى والبرلمانى فى بريطانيا وأوضح كيف انتقلت السلطة الفعلية من الملك الى الوزارة ثم أبين الهيئات الحكومية فى النظام السياسى الانجليزى •

أما الفرع الثانى : فقد خصصته للنظام البرلمانى وتطبيقه فى الحياة العملية فى فرنسا • مهدت له بتمهيد تاريخية عن فرنسا ثم ابين النظام الدستورى الحالى للجمهورية الفرنسية الخامسة • وبعدها اتحدث عن رئيس الجمهورية بصفته رئيس السلطة التنفيذية وهو الذى يهمنا فى بحثنا ، وأخيرا أوضح مصادر قوة الرئيس فى الدستور الفرنسى الحالى لأبين أن طريقة انتخاب رئيس الدولة والسلطات التى يتمتع بها هما المصدران الرئيسيان لقوة الرئيس فى فرنسا •

أما المطلب الثالث : وهو الخاص بمسؤولية رئيس الدولة فى الانظمة البرلمانية وقد مهدت لذلك بتمهيد عن عدم مسئولية رئيس الدولة فى الانظمة الملكية • وقسمت هذا المطلب الى أربعة أفرع •

ففى الفرع الأول والثانى :وخصصتهما لمسئولية رئيس الدولة فى بريطانيا وفرنسا • أما الفرع الثالث والرابع فسأتناول فيهما النتائج المترتبة على مسئولية رئيس الدولة فى الانظمة البرلمانية • ودور رئيس الدولة •

المبحث الثالث : وهو خاص عن مسئولية رئيس الدولة فى النظام الدستورى المصرى لسنة ١٩٧١ م •

لنبين مدى ارتباط الدستور المصرى الحالى بالنظامين البرلمانى والرئاسى لاقسم هذا الفصل الى مبحثين •

بالنسبة للمطلب الأول : اتناول فيه مسئولية رئيس الجمهورية السياسية باعتباره رئيسا للجمهورية وثانيا فى حالة الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ٠

أما المطلب الثانى : فقد خصصته لدراسة مسئولية رئيس الجمهورية الجنائية فى حدود ما ورد فى النصوص الدستورية ٠

وأخيرا الخاتمة : لأبين فيها الملاحظات المختلفه التى يمكن استخلاصها من النظام السياسى الاسلامى ومن النظم الديمقراطية الغربية ٠

وأذا قدر الله ان يصادف هذا البحث نوعا من التوفيق فان الفضل فى ذلك يرجع لله سبحانه وتعالى ، كما يرجع الى التوجيه الصادق والسديد ، والمراجعة الدقيقة من جانب استاذى المشرف ٠٠ الاستاذ الكبير الدكتور عبد الحميد متولى ٠

والله ولى التوفيق ،

تقسيم : يشمل هذا الكتاب فصلين :

الفصل الأول : مسئولية رئيس الدولة " الخليفة " فى الاسلام .

الفصل الثانى : مسئولية رئيس الدولة فى الانظمة الديمقراطية الغربية والنظام الدستورى المصرى .

نبذة تاريخية عن النظام القبلي

في

شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام